

**الإعلان الصادر عن الوزراء المسؤولين عن شؤون المرأة والنوع الجنساني في الاتحاد
الأفريقي بشأن جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 الذي جرى تبنيه في 8 شباط/فبراير
2014**

أديس أبابا، إثيوبيا

عقدنا اجتماعاً، نحن الوزراء المسؤولون عن شؤون المرأة والنوع الجنساني في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا في 6 و7 شباط/فبراير 2014، للتداول حول التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والوصول الى توافق آراء لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الموقف الأفريقي الموحد بشأن جدول أعمال التنمية لما بعد 2015.

يشير استعراض للأهداف الإنمائية للألفية أنه وفيما تم تحقيق تقدم، فإن أفريقيا قد لا تحقق كافة الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية بحلول عام 2015. وتجدر الإشارة إلى أن الهدف 3 المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة حرج بالنسبة لتحقيق كافة الأهداف الإنمائية للألفية. فالتقدم المحرز في تحقيق هذا الهدف كان دنياً خلال الـ15 عاماً الماضية في أرجاء القارة. ففيما جرى تقدم حميد في تحقيق تكافؤ بين الصبيان والفتيات في المدارس الابتدائية والثانوية وما بعد المرحلة الثانوية وفي حصة المرأة في البرلمان، ثمة تقدم ضئيل في نسبة عدد النساء في العمل المدفوع الأجر في القطاع غير الزراعي. وهذه تشكل المؤشرات للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الأهداف الإنمائية للألفية.

ويشير عدم التقدم في تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية الى التحديات في تعميم مراعاة المنظور الجنساني بفعالية. ويشير أيضاً الى النقص في الهدف الإنمائي الثالث للألفية بحد ذاته، خصوصاً في توفير بيانات مصنفة حسب الجنسانية والجنس لتوفير المعلومات من أجل التخطيط واتخاذ القرار المناسبين. إضافة الى ذلك، أخفقت الأهداف الإنمائية للألفية في الاطلاع على تأثير العنف الممارس ضد المرأة والطفل في التنمية. علاوة على ذلك، لم يتضمن الهدف الإنمائي الثالث للألفية تحليلاً كافياً للجنسانية ولا للميزنة. والأكثر أهمية، أخفقت الأهداف الإنمائية للألفية في معالجة عدم المساواة والتفاوتات داخل وما بين البلدان وبين الرجل والمرأة، علاوة على معالجة القضايا النظامية الضمنية شأن التمييز بين الجنسين وفقدان إمكانية الوصول الى الموارد والتحكم بها.

نوافق على إدراج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كمجال ذات أولوية في الركن 3 المتعلق بالتنمية المتمركزة حول الإنسان في الموقف الأفريقي الموحد بشأن جدول أعمال التنمية لما بعد 2015. كوننا ملمين بواقع أن بلوغ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هو حيوي لتحقيق كافة المجالات ذات الأولوية المحددة في الموقف الأفريقي الموحد، فإن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمر هام في جدول أعمال التنمية لما بعد 2015.

وبالتالي، نحن الوزراء المسؤولون عن شؤون المرأة والنوع الجنساني في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي:

- نوصي بأن اللجنة الرفيعة المستوى في الاتحاد الأفريقي المعنية بجدول أعمال التنمية لما بعد 2015 يجب أن تدرج ركناً سادساً في الموقف الأفريقي الموحد في موضوع "المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق المرأة" في جدول أعمال التنمية لما بعد 2015 المقبل.
- نوصي بأن يتم تعميم الجنسانية في كافة الأركان الخمسة
- ندعم موقف هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جدول أعمال التنمية لما بعد 2015 بشأن هدف "قائم بحد ذاته" يكون متساوياً للركن السادس للأولويات الأفريقية التي نقترحها.

ونوصي أيضاً أن تدرج المجالات التالية ذات الأولوية في الركن السادس المقترح، ويتم تعميمها عبر الأركان الخمسة الأخرى للموقف الأفريقي الموحد:

- وصول المرأة والفتاة الى الموارد والتحكم بها وامتلاكها بما فيها الأرض والمعلومات والتكنولوجيا والمياه الآمنة والطاقة والتمويل.
- الاستثمار العام والخاص في الزراعة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية الذين يشكلان هماً أساسياً للمرأة والطفل.

- القضاء على جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني ومنعها.
- القضاء على جميع الممارسات الضارة ومنعها بما فيها الزواج المبكر وزواج الأطفال والزواج بالإكراه وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.
- إمكانية الوصول العام الى الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية.
- العمل اللائق والأجر المعيشي الأدنى للمرأة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي على حد سواء، إضافة الى الاعتراف بالعمل الرعائي غير المأجور وإعادة توزيعه والتعويض عنه.
- تمكين المرأة اقتصادياً، خصوصاً المرأة الريفية من أجل مكافحة الفقر، وعدم المساواة من أجل نمو اقتصادي مستديم.
- التمويل الملائم للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، خصوصاً لبرامج وآليات مؤسسية معززة.
- جمع وتحليل واستخدام البيانات المجزأة المتعلقة بالجنس والعمر والجنسانية من أجل تخطيط وتنفيذ ومراقبة وتقييم مطلع.
- إدراج مؤشرات جنسانية وأهداف واضحة ومحددة من أجل تقدم المراقبة.
- إصلاحات تمويلية عامة مراعية للاعتبارات الجنسانية وميزنة مراعية للمنظور الجنساني مركزة على الاستثمار العام والبنية التحتية والخدمات الاقتصادية والاجتماعية.
- التساوي بين الصبيان والفتيات ذوي النماء في مرحلة الطفولة المبكرة في الوصول الى التعليم الابتدائي والثانوي وما بعد الثانوي والبقاء فيه وإتمامه .
- تكافؤ الجنسين التحولي في مواقف اتخاذ القرار على كل المستويات في القطاعين الخاص والعام، وتبني العمل الإيجابي من أجل مشاركة متزايدة للمرأة في القيادة.

- وصول عام الى الخدمات الصحية النوعية مع تركيز خاص على صحة الأم والوليد وأمراض سرطان الثدي وعنق الرحم وأنواع أخرى من السرطان وأمراض أخرى غير سارية وفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز.
- حقوق الإنسان والوصول العام الى الخدمات للنساء والفتيات ذوات الإعاقة.
- سلام وأمن للنساء والفتيات في البلدان التي تشهد نزاعات وما بعد انتهاء النزاع وتنفيذ قرارات مجلس أمن الأمم المتحدة المتعلقة بالسلام والأمن والمصالحة.
- حفظ البيئة المستدام بما فيه الموارد الطبيعية الاستخراجية.
- تأثير تغير المناخ على المرأة.

وعليه، نشدد على أهمية الركن السادس حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الموقف الأفريقي الموحد، علاوة على تعميم الجنسانية على الأركان الأخرى. إضافة الى ذلك، ندعو الى هدف قائم بحد ذاته وتعميم جنساني في جدول أعمال التنمية العالمي لما بعد 2015، وفي أهداف التنمية المستدامة.

ونشدد أيضاً على ضرورة أخذ توصياتنا بالاعتبار في الدورة الثامنة والخمسين المقبلة للجنة وضع المرأة، وفي الإعداد لمؤتمر بيجين + 20 بشأن استعراض التقدم، إضافة الى استعراض منتصف المدة لعقد المرأة الأفريقية للتأثير على جدول أعمال التنمية لما بعد 2015.